التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي*

دكتور/ محمد صالح المسفر
مدرس بقسم الإدارة العامة
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

ملخص

تشكل هذه الدراسة بحجمها « مختصراً مكثفاً » للتحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي ، فالبحث يدور حول كافة نقاط الضعف في تركيبة دول مجلس التعاون التي تبرز عدم التكافؤ بين حجم الثروة النفطية والمقومات الذاتية للدفاع الوطني بحكم محدودية التكوين الجغرافي - السياسي وصنف البنية البشرية مما يطرح ضرورات الاعتماد على أطر إقليمية وقومية لتوسيع مدى وفعالية الأمن الاستراتيجي لدول مجلس التعاون ، إقليمياً بمد النطاق الحيوي للأمن باتجاه العراق واليمن ، وقومياً باتجاه المنظومة الأوسع للأمن العربي .

غير أن حيثيات الواقع قد أدت بدول مجلس التعاون للبحث عن أمنها الاستراتيجي خارج المدى الإقليمي والعربي نتيجة لضغوط الحرب الخليجية الأولى بين العراق وإيران ، ثم الثانية بين العراق والكويت .

وتركز الدراسة على أن معطيات الأمن الاستراتيجي ليست عسكرية وسياسية فقط ، فالقاعدة الحقيقية للأمن تشمل النمو الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الداخلي والتحكم في الفوارق الطبيعية والمجتمعية مما يعود إلى التوازن والتماسك الداخليين ، فالفقر الاجتماعي وغياب الديمقراطية يعرضان الأمن القومي لأي دولة للخطر .

* تاريخ قبول البحث للنشر ١٩٩٨/٥/٢٠

المقدمة :

شهدت منطقة الخليج في العقدين الماضيين أحداثاً هامة جداً : الثورة الإيرانية ، الحرب العراقية الإيرانية ، الغزو السوفيتي لأفغانستان ، احتلال الجيش العراقي لدولة الكويت ، حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ، حرب الانفصال في جمهورية اليمن ، الاضطرابات الأمنية في المملكة العربية السعودية والبحرين ، السياسة الأمريكية الناجمة عن تبني سياسة الاحتواء الأمريكي المزدوج لكل مو العراق وإيران ، الخلاف بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث ، الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد حولت هذه الأحداث المنطقة إلى بؤرة للاهتمام الدولي .

وقد أدت هذه الأحداث إلى الاستعانة بالتحالفات الدولية والإقليمية واقتضت مجموعة مهمة من الاحتياطيات نذكر أهمها : على أثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية عملت دول الخليج العربية على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 1981/5/20 ، ودأبت للعمل على تطوير آليات التكامل بين دوله وسعت باتجاه قيام جيش للدفاع الخليجي الذي سمي بـ «قوات درع الجزيرة» لمواجهة ضروريات الدفاع عن دول المجلس من التهديدات الخارجية وإرساء الأمن الداخلي ، ترشيد سبل الإنفاق من العوائد النفطية ولا سيما بعد حربي الخليج بحيث أصبح الإنفاق يخضع في الغالب لدراسة جدوى ، العمل على توفير التماسك الداخلي ، التأكيد على أهمية النفط والحفاظ على مكانته الدولية بعد أن تعرض إلى محاولات تستهدف إيجاد مصادر بديلة له، ناهيك عن الحفاظ على وحدة الأوبيك ووضع استراتيجية لمصالحها .

إزاء هذه التطورات أصبح الهاجس الأمني يطغى على ما سواه ويشكل تحدياً يومياً لدول مجلس التعاون الخليجي حتى باتت تحسب كل صغيرة وكبيرة في علاقاتها الإقليمية ، ولكي تحافظ على توازن مع هذه الدول لجأت إلى حلفاء من خارج المنطقة الخليجية ، وهو ما كانت تحلم به استراتيجيات الدول الكبرى منذ بداية القرن .

تحاول هذه الدراسة أن تقوم بمقاربة للأوضاع الميدانية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الكشف عن ماهية التحديات الأمنية التي تتعرض لها وأساليبها الدفاعية وأنماط تحالفاتها العربية والإقليمية والغربية ، كما ستحاول هذه الورقة رسم صورة لأنماط تحالفات

ممكنة تتشكل ضمن دوائر أمنية ثلاث متداخلة توفر صيغة من صيغ الاعتماد المتبادل على الصعيد الأمني .

أولاً : في مفهوم الأمن وتداعياته

بادئ ذي بدء نشير إلى أهمية تحديد المصطلح الأمني ، هذا المصطلح المطاطي المتطور الذي يتضمن أبعاداً عديدة متكاملة أو متباعدة للأمن . لذلك فإننا لن نبحث هنا في هذه الأبعاد ويكفي أن نشير إلى عجز مدرسة الأمن المعتمدة على القوة بمعناها العسكري لتحقيق الأمو دون الدخول في تفصيلات الأمن السياسي الداخلي والخارجي والأمن الجماعي والقومي والإقليمي والمجتمعي ومفهوم الأمن الشامل ، فهي تفصيلات على أهميتها قد أشبعت بحثاً وتكراراً كمقدمات اعتبر الباحثون ضرورة إيرادها للدخول في الموضوع المدروس. ما يهمنا في هذا البحث بالذات هو الأمن بمعناه الحديث الواسع والمركب الذي يتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية والغذائية والمائية .

ويمكن تعريف الأمن بأنه : « قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، متسندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية ، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية والوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية » [1] . ويرى البعض بأن « الأمن » هو « الطمأنينة » و «انتفاء الشعور بالخوف » وأنه « تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية للشعب » ، أو أنه « تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددهما داخلياً وخارجياً » ، أو هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي (مفهوم اجتماعي) . وهو مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي (مفهوم سياسي) . وهو القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي تهديد خارجي (مفهوم عسكري) [2] . يتحقق الأمن عبر تقنيتين مختلفين إما عن طريق التوازن الواسع ولا سيما توازن الأسلحة ، والتنظيم القانوني المعياري . وهاتان الأداتان أصبحتا ممتزجيتين الآن . ويتحقق الأمن الجماعي عن طريق عقد تحالفات ومواثيق دفاعية مشتركة للحيلولة دون نشوب صراع أو لمواجهة عدوان خارجي .

إن قضايا الدفاع هي التي تحفز الدول للانضمام إلى تجمعات إقليمية أو تحالفات عسكرية ظرفية بهدف ضمان وجودها وصون وحدتها الترابية واستقلالها السياسي . وينطبق هذا على الدول العربية التي ترى في تحقيق الأمن الجماعي مظهراً من مظاهر وجودها وتجلياً من التجليات الوظيفية لجامعة الدول العربية .

ويرتبط الأمن القومي بالاستقرار ارتباطاً وثيقاً ، تماماً كما يرتبط الاستقرار بدوره بالتنمية ، فالفقر الاجتماعي وغياب الديمقراطية يعرضان الأمن القومي لأية دولة للخطر . وتعادل هذه المخاطر في ثقلها الخطر الخارجي الذي يمكن أن يتهدد الدول ، لأنه بدون التوازن والتماسك الداخليين يفقد المجتمع إرادته وقدرته على التصدي للمخاطر الخارجية . إن التوازن الاجتماعي لدولة ما يقودنا بدوره للحديث عن التوازن الاستراتيجي . ولا يقتصر مفهوم التوازن الاستراتيجي هو الآخر على جانبه العسكري المتعلق بنسبة القوى العسكرية الميدانية وأسلحتها وخططها فقط بل يتعداه لبحث المفهوم في إطار الاستراتيجية العامة الشاملة .

ويرى أمين هويدي أن الأمن يتناسب تناسباً « طردياً » مع مساحة الدولة فكلما زادت المساحة اتساعاً زادت إمكانية تعزيز الأمن وكلما قلت المساحة سهل اجتياح الدولة ، لأن « العمق الاستراتيجي » يلعب دوره المخفف في امتصاص « القوة الدافعة » لأي عدوان [3] واستناداً إلى هذه المعطيات فإن أمن دول الخليج العربية لا يتحقق دون العمل الجماعي الخليجي المشترك الذي يشتمل على مسئولية كل الدول الخليجية دون استثناء (بما فيها العراق واليمن وإيران) لتحقيق العمق الاستراتيجي المطلوب من ناحية والعمل في الإطار العربي الإسلامي من ناحية ثانية باعتباره الرادع المانع لأي عدوان خارجي .

ثانياً : مقاربة الأوضاع الخليجية

تتسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسمات خاصة، لعل أبرزها أنها كانت أولى الدول العربية التي استعمر أغلبها الأوروبيون وآخر هذه الدول في نيل استقلالها، وهي دول وإمارات قبلية ، ومساحات جلها محدودة جداً ... ومما لا ريب فيه فإن لهذه الوقائع التاريخية والاجتماعية والجغرافيا تأثيراتها على طبيعة مجتمعات مجلس التعاون وطبيعة الأنظمة السياسية فيها ، فقد أثرت على سياساتها الخليجية والإقليمية والدولية ، وما

زالت تلعب دوراً حاسماً في السياسات التحالفية التي تتبناها هذه الدول أيضاً . ولفهم مسيرتها السياسية الحديثة ينبغي الرجوع إلى ظروف تشكلها السياسي وهو يستدعي جهداً مستقلاً عن هذه الورقة . فليس من مهمة بحثنا هذا أن يوغل في ماضي المنطقة ويخوض في إشكالياتها التاريخية حيث تكمن بعض مصادر الخلل في العلاقات وفيما تطرحه الجغرافيا السياسية من خلافات على الأرض اقتضت تسويتها .

إن بحثنا هذا سيركز على أوضاع المنطقة الخليجية بعد تحرير الكويت مباشرة .

أ - الأوضاع الاقتصادية:

وكما أسلفنا فإن الأمن القومي لكل دولة يرتبط بأوضاعها الاقتصادية ، ومفهوم الأمن شامل يتضمن الأمن الاقتصادي من أجل التنمية حيث لا أمن بدون تنمية ولا تنمية ولا أمن مع وجود الفوارق الطبقية والمجتمعية . لذلك سنبدأ بالنظر في اقتصاديات المنطقة ، وفي هذا الصدد رسم الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي فاهم بن سلطان القاسمي صورة معبرة عن تشابه السمات العامة لاقتصاديات دول المجلس التي رأي أنها اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي . وتعاني من ضيق نطاق السوق المحلية ، وضآلة الكوادر البشرية ، وقلة فعالية القطاع الزراعي ، ومحدودية مساهمة القطاع الصناعي في التاريخ القومي ، والاعتماد على العمالة الأجنبية ، وأخيراً ندرة الموارد المائية [4] .

وتتبوأ مشكلة المياه اليوم موقع الصدارة في الاهتمامات العربية حتى أن الخبير النفطي نيقولا سركيس يعتبر أن الموارد المائية المتاحة تتضاءل وتفقد نوعيتها بسبب التلوث الصناعي والحضري ويذهب إلى أن حوالي مليون عربي لا يحصلون اليوم على ماء الشرب كما أن تسعة بلدان عربية تستهلك أكثر من 100% من احتياطاتها المتجددة في المياه ، ويشكل هذا النقص في المياه عقبة كبيرة أمام النمو الاقتصادي . ولا تمتلك البلدان العربية إلا على نسبة 1%من الموارد المائية العالمية مقابل 62% من الموارد البترولية [5] . ويبدو أن قضية المياه مرشحة لأن تكون إحدى أهم المشاكل المطروحة في المنطقة في السنوات القليلة المقبلة ، وذلك بسبب عدم وجود مصادر مياه صالحة للشرب وكافية أو لقلتها وعدم كفايتها لتلبية حاجة الاستهلاك المحلي من ناحية ولارتفاع معدلات النمو الديمغرافي وامتداد التصحر والجفاف والهدر من ناحية ثانية .

وفي هذا السياق فلا بد من القول أن الدراسات الجادة المتعلقة بأزمة المياه في دول المجلس تقدر الموارد المائية المتاحة بـ (8500 مليون م3) وأن مجموع المستعمل من هذه المياه يصل إلى (7674 مليون م3 في السنة) أي ما يساوي 90.3% من مجموع الموارد (جدول رقم 1) . ويقدر أن يصل عدد السكان في دول المجلس عام 2025 إلى 52.400 مليون نسمة وأن نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سيكون (968 مليون م3 في السنة) (جدول رقم 2) وهذا يقل بكثير عن متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي والذي يصل إلى (12900 مليون م3 في السنة) [6] .

إذا يمكن القول أن مشكلة المياه في دول مجلس التعاون الخليجي ستتحول من مشكلة ذات طابع اقتصادي واجتماعي إلى مشكلة أمنية واستراتيجية تدخل مباشرة في صلب تحديات الأمن القومي العربي ككل .

وبالإضافة إلى ما تعانيه الاقتصادات الخليجية هناك ما يسمى بالصدمة النفطية المضادة التي تكررت في السنوات 93-94-95-1998 وتدهورت على إثرها العوائد النفطية وهو ما اضطر حكومات المنطقة إلى إتباع سياسة التقشف . الأمر الذي جعل السعودية مثلاً تعاني من تباطؤ نموها الاقتصادي ومن صعوبات مالية كبيرة تم على إثرها تخفيض ميزانية عام 1995 [7] .

بيد أن ارتفاع أسعار النفط عالمياً حقق للدول الأعضاء في مجلس التعاون المنتجة للنفط وفرة نقدية ، وفي نفس الوقت استطاعت رفع أرصدة ودائعها في البنوك والمؤسسات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى أن يحقق ذلك الرصيد ارتفاعاً قدره 16.5% في الأشهر الستة الأولى من عام 1996 ، كما حققت مداخيل دول المجلس التي تعتمد نسبة 80% على تصدير النفط ارتفاعاً وصل إلى 5.7 مليار دولار للأشهر الستة الأولى من عام 1996م أيضاً . ولكن هذه الزيادات كما تذكر حصيلة العالم لعام 1996 لم تعوض الانخفاض التدريجي والمنتظم في دخل الأفراد في بعض الدول الخليجية ، فقد انخفضت هذه الدخول خلال السنوات الخمسة عشر الماضية بمقدار الثلثين في العربية السعودية بسبب الارتفاع المستمر في معدلات النمو الديموغرافي . وإذا ما عرفت بعض البلدان الخليجية ومنها قطر ازدهاراً اقتصادياً بفعل الاستقرار السياسي وتدفق الغاز فإن بلدانا خليجية أخرى عانت من وطأة العجز في الميزانية [8] . ولا شك بأن إجمالي عجز الميزانيات العامة لدول المجلس الست في عام 1997م أعلى منه في عام 1996 [9] .

ولعل الأمر الذي يقلق المجتمعات الخليجية عموماً أكثر من غيره هو الحضور العسكري الأمريكي من ناحية وأولوية الرهان النفطي في السياسة الأمريكية وتدخلات الأخيرة في سياسات الإنتاج والتسعير التي زادت حدة عن السابق من ناحية ثانية ... لقد أرهقت الاقتصادات الخليجية بفعل الإنفاق على الوجود العسكري الأجنبي وعلى مشتريات الأسلحة الغربية وهو ما أدى إلى استنزاف غير مبرر ومستمر لهذه الاقتصادات .

ب - الأوضاع الأمنية:

يرى التقرير السنوي للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بأن انتصار الحلفاء الغربيين في حرب الخليج الثانية بدلاً من أن يؤدي إلى تقوية الأنظمة الخليجية أظهر على العكس ضعفها الشديد . فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى تفجرت الخلافات الداخلية بين بعض دول الخليج والشقيقة الكبرى (العربية السعودية) ، وتفشت حمى الخلافات الحدودية [10] بدلاً من أن تبحث دول مجلس التعاون الخليجي عن سيادة واحدة توحدها وتمنحها العمق الاستراتيجي الذي تبتغيه [11] . وفي هذا الصدد كتب شهرام شوبين مدير الأبحاث في معهد دراسات السياسة الأمنية في جنيف مشيراً إلى البروز المتنامي للقضايا الداخلية ونمو الخلافات بين دو ل مجلس التعاون الخليجي من جراء :

١ - بروز الاهتمامات المحلية إلى السطح الأمر الذي قد يهمش المصالح المشتركة .

٢ - نمو النزاعات الوطنية داخل الدول ويظهر هذا النمو في هيئة حكام يميزون أنفسهم من غيرهم ويزيد في أهمية ورمزية بعض القضايا كالحدود والموارد والتوجه نحو استلهام الأساطير الوطنية ولكل ذلك نتائج تسبب الخلاف .

٣ - بروز مجالس تمثيلية وطنية تتعالى أصواتها وتزداد صعوبة السيطرة عليها [12].

ناهيك عن شيوع حالة من المنافسة غير المشروعة - في مجال أسعار وإنتاج النفط - بين الدول الأعضاء تؤدي في أغلب الأحيان إلى تعارض المقتضيات المحلية مع السياسات الأمنية والاقتصادية المشتركة . وبطبيعة الحال قادت هذه القضايا الخلافية إلى عرقلة وتجميد طموح دول مجلس التعاون الخليجي الرامية إلى تعزيز قوات درع الجزيرة من ناحية وتجميد السعي لوضع السياسة الدفاعية التي أقرتها قمم المجلس موضع التنفيذ من ناحية ثانية .

وأحدثت حربا الخليج نقلة نوعية في الموقف من النظام الإقليمي العربي فقد تحول الاهتمام من الأمن القومي العربي الشامل الذي تهدده إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمن الخليجي الذي جعل الأعداء يبرزون كأعداء إقليميين يتمثلون في إيران والعراق ، فتحولت إيران إبان حرب الخليج الأولى إلى رمز للتحدي الأول بينما حولت حرب الخليج الثانية العراق إلى مرتبة التحدي الأول بدلاً من إيران . وهكذا تحولت التحديات من أطراف دخيلة على النظام الإقليمي العربي إلى أطراف داخل النظام الإقليمي نفسه وإلى جواره فانقلبت الأمور ليجري تحييد العدو الأول للنظام العربي وهو إسرائيل وتعقد التحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التحديات الإقليمية .

لقد أدى الانقلاب الراديكالي في أنماط التحالفات هذه وصدور التهديد الأمني عن طرف إقليمي إسلامي أو عربي إلى اهتزاز شديد لمجمل الاستراتيجية الأمنية العربية التي اعتمدت في السبعينات والثمانينات . وتآكل مفهوم الأمن الإقليمي العربي لصالح تدويل الأمن الخليجي اعتماداً على القوى الخارجية التي كانت حتى الأمس القريب المهددة أو المساندة للعدو الأول للأمن العربي .

شهدت قمة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الدوحة 1990 والكويت 1991 واجتماعات المجلس الوزاري لدول المجلس طوال 1991 مناقشات مستمرة حول الأبعاد الجديدة لاستراتيجية أمنية بديلة يتبناها مجلس التعاون الخليجي ، وكشفت الاجتماعات أن حجم الخلافات بين الدول الأعضاء هو أكبر من حجم الاتفاق حول الصيغة المثلى للاستراتيجية الأمنية البديلة .

وتمسكا بآخر آمال الأمن القومي العربي وإكراماً لسوريا ومصر اللتين شاركتا في حرب الخليج ، طرحت صيغة أمنية للمنطقة سميت بصيغة (6+2) أي دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى مصر وسوريا . وقد عبر عن هذه الصيغة « إعلان دمشق » الذي وقعت عليه الدول المذكورة بتاريخ السادس من مارس 1991 واحتوت بنوده على استحداث نظام أمني عربي جديد في منطقة الخليج يراعي ما يلي :

١ - وجود قوات سورية ومصرية على أراضي العربية السعودية ودول خليجية أخرى تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها ، على أساس أن هذه القوات تشكل نواة لقوة سلام عربية تعمل على ضمان النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل وفعاليته .

٢ - السعي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية .

لقد حاول الشق الأمني في إعلان دمشق وضع أمن الخليج في سياق عربي واسع وهو ما أدى إلى استياء إيران منه لأنه يستبعدها فاعتبرت أن أمن الخليج مسئولية الدول الخليجية كلها ، أما إسرائيل فقد أبدت تخوفاً منه وكانت ترى أن أمن الخليج مرتبط بأمن الشرق الأوسط وبالتالي فهي معنية بهذا الأمن ككل دول الشرق الأوسط ، وبعد مداولات مع دول مجلس التعاون قامت سوريا ومصر بسحب قواتها إلى بلديهما بعد الحرب بفترة قصيرة ، وفشل المشروع العربي حين ظهر أن دول الخليج تفضل الضمانات الأمنية الغربية على سياسات الأمن الإقليمية وهكذا استعيض عن إعلان دمشق بترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة على النحو التالي :

- وقعت الكويت في 1991/9/9 أول اتفاق أمني مع الولايات المتحدة يكفل حق الأخيرة بتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية في الكويت واستخدام المرافيء والقواعد الكويتية ، وتضمن إمكانية التدخل العسكري الأمريكي لحماية الكويت ، كما وقعت الكويت اتفاقيات مماثلة مع كل من بريطانيا وفرنسا لشعورها بأن دول إعلان دمشق بما فيهم دول مجلس التعاون الخليجي ، لن يستطيعوا صد عدوان عراقي في المستقبل .
- وفي 1991/1/27 وقعت البحرين أيضاً اتفاقاً للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة ، كما قامت قطر والإمارات المتحدة بتوقيع اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة بينما تجنبت العربية السعودية توقيع اتفاق مشابه واكتفت بالارتكان إلى اتفاقية سابقة للتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة [13] .

ويعزي محمد حسنين هيكل أسباب فشل اعتماد الدول الخليجية على قوات مصرية وسورية إلى أن الأمن الذي توفره هذه القوات غير مضمون وهناك خشية خليجية من أن تتعرض تكاليفه لنوع من المزايدات عالية الثمن مع وجود شك بفعاليته ، فضلاً عما ينطوي ذلك من إمكانية لفتح المجال لمشاكل أخرى [14] .

أما أنتوني جوهان فيعتبر أن السبب يكمن في معارضة رجال الدين السعوديين لوجود قوات أجنبية وكذلك في معارضتهم لوجود قوات سورية أو مصرية أيضاً خوفاً من الانجرار

وراء الخلافات التي قد تحدث بين هاتين الدولتين ولعدم ثقتهم بهما [15] . ويعزي الأمير سعود الفيصل السبب إلى إحساس دول الخليج بأن مصدر الخطر الحقيقي على أمن الخليج هو مصدر إقليمي وليس دولياً ، فالمنطقة شهدت حربين انطلقا من داخلها الأمر الذي أكد لهذه الدول أن تهديد أمنها إنما جاء من الداخل .

وتتخذ كل من قطر وعمان موقفاً معارضاً للتوجهات المتعلقة باستبعاد إيران عن المشاركة في أمن الخليج ، وترى قطر اليوم ضرورة إشراك إيران والعراق واليمن في الترتيبات الأمنية الإقليمية ، فلم يعد ممكنا استبعاد العراق واليمن عن مجلس التعاون الخليجي ، كما لا يمكن استبعاد إيران عن الترتيبات الأمنية في الخليج .

وعلى الرغم مما أقرته قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت عام 1991م ، واعتمادها لمبلغ 30 مليار دولار ضمن برنامج لتنمية الدول العربية التي تضررت من حرب الخليج ، فقد دخل إعلان دمشق مرحلة الجمود عام 1992م ليتكرس هذا الجمود منذ عام 1993م ، ولم تظهر أية بوادر للتقدم في تنفيذ الإعلان وتجاهلت قمة المنامة الإشارة إليه في عام 1994م ، كما لم تشر قمة الدوحة عام 1996 مجدداً إلى هذا الإعلان.

يتضح لنا مما سبق أن مجلس التعاون الخليجي أكد تمايزه عن النظام العربي من خلال تفريغ إعلان دمشق من محتواه الأمني العربي ، واستبدال طابعه الجماعي التعاقدي بعلاقات ثنائية مع مصر وسوريا ، فقد أضيف بند لهذا الاتفاق يجعل التعاون العسكري مع سوريا ومصر مناطاً بعلاقات دول المجلس ، أي أنه اعتمد على إمكانية قيام علاقات ثنائية بين إعلان دمشق خارج إطار مجلس التعاون ، وفضلاً عن ذلك فقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية في فبراير 1992م تحددت أسسها بين المجلس والجامعة مما يؤكد استقلالية المجلس عن الجامعة [16] .

ثالثاً : التحديات الأمنية التي تواجه دول الخليج

إن الأهمية الجيواستراتيجية للخليج غنية عن أي بيان ، ففي هذه المنطقة يوجد خزان الطاقة النفطية الذي يثير شهية الأطماع والتدخلات الأجنبية التي تسعى إلى فرض المزيد من الهيمنة عليها بصيغ مختلفة . وهذا ما دفع الدول الخليجية إلى إيلاء أهمية كبرى للاهتمام باستقرارها السياسي والاقتصادي وتنظيم أمنها جماعياً .

لقد كان الخليج وما زال موضع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية فكان دوايت ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة في الخمسينات يصف الخليج بأنه من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم [17] . وقد ازدادت أهمية الخليج بعد الحقبة النفطية عام 1973 وبات أمن الخليج إحدى أولويات السياسة الأمريكية إلى درجة أن مبدأ كارتر الذي أعلن في 1980/1/23 اعتبر أن أي اعتداء على الخليج هو اعتداء على المصالح الأمريكية [18].

وتتنوع التحديات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمستويات النظر : فهناك نظرة أجنبية خارجية نجدها لدى باسكال بونيفاس مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية الذي يقول أنها « تحديات تتعلق بالديمقراطية أولاً والحركة الإسلامية ثانياً والتحدي الاستراتيجي الذي يتضمن بالطبع التحدي الأمني الدفاعي ثالثاً » [19] .

وهناك النظرة العربية التي تؤكد ، كما يرى الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية ، على ارتباط الأمن الخليجي بالأمن الإقليمي العربي ، وعلى شمولية الأمن القومي العربي من خلال ترابط وتفاعل أطرافه ، مع التأكيد على الاحترام الكامل للحقوق السيادية للدولة في كافة المجالات وفقاً للمواثيق التي يقوم عليها الأمن العربي المشترك .

وتختلف النظرة الخليجية عن النظرتين السابقتين إذ أنها تعتبر التحديات الأمنية تحديات إقليمية في مجملها . واستناداً إلى ما ورد في مقررات مؤتمرات القمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ولا سيما المؤتمر الذي انعقد في الرياض من 20-22 ديسمبر 1993 فقدكانت التحديات الخارجية هي حسب تسلسلها : التحدي العراقي ، التحدي الإيراني ، تحدي السلام مع إسرائيل [20] .

ويلتقط الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي فاهم القاسمي الحقائق التالية عن أمن الخليج فيقول بأنها :

- ارتباط أمن الخليج بالأمن العربي الشامل والمجلس رافد يصب في قناة الجامعة العربية .
- التداخل الوثيق بين الأمن والاستقرار في كافة المناطق العربية .

- الارتباط الوثيق بين الاستقرار في منطقة الخليج وتسوية المسألة الفلسطينية .
- ضرورة السعي للوصول إلى تفاهم إقليمي مع دول الجوار ولا سيما الجارة إيران .
- ارتباط أمن واستقرار منطقة الخليج بعوامل اقتصادية وجيوبوليتيكية خاصة بالأمن العالمي كما لا يمكن إغفال البعد الدولي لأمن الخليج من المعادلة السياسية عند الحديث عن أمن الخليج [21] .

وغني عن البيان التذكير بأهمية الأوضاع الداخلية على تعزيز الأمن أو الإخلال به ، فالأمن يقتضي كما سبق وذكرنا تكاتف عوامل شتى ، ربما يكون التماسك الداخلي ووحدة الصف والمسئولية الجماعية هي الأسس والقوة التي يرتكز عليها الاستقرار في بلدان الخليج أو في غيرها . وباعتقادنا فإن تحديات داخلية عديدة متفاوتة في درجة أهميتها ومتلازمة فيما بينها تفرض نفسها على بساط البحث ، ويمكننا أن نشير بإيجاز إلى أهمها :

- المسألة الديمقراطية التي تظهرفي المستوى المتدني لمشاركة الشعب في اتخاذ القرارات.
- التأكيد على فكرة المواطنة بدلاً من فكرة الرعية ، ويقتضي ذلك إجراء التحولات الاجتماعية الكفيلة بنقل المجتمع من طور الاستناد إلى روابط الانتماء الأسري والفئوي والقبلي إلى طور الاعتماد على روابط الحقوق المدنية .
- بناء الدولة الحديثة الذي يفترض العمل على نقل التجربة السياسية من دائرة المؤسسات العشائرية إلى دائرة المؤسسات المدنية .
- تحقيق فكرة توحيد مستوى المواطنة بتساوي الذكر بالأنثى .

وعلى جانب هذه التحديات الداخلية يقف على رأس جدول أعمال السلطات الخليجية تحدي الأمن والاستقرار وهو تحد يتداخل فيه العامل الخارجي بالعامل الداخلي . فهناك إلى جانب التهديدات الخارجية للأمن الإقليمي أعمال العنف السياسي التي اندلعت في عدد من الدول الخليجية ، ويمكننا أن نضيف عوامل عدم استقرار أخرى تتجلى في النسبة العالية لليد العاملة الأجنبية وبخاصة الآسيوية ذات اللغات والأديان والعادات المختلفة فالمربيات والخدم والعمال كما يذكر وزير الإعلام القطري السابق د . حمد الكواري يمارسون تأثيراتهم

الثقافية الخطيرة على الجيل الجديد ، ويضيف الكواري عاملاً أخراً هو الحضور الأوروبي والأمريكي البشري المتنام لأسباب اقتصادية وعسكرية وسياسية فرضتها الأوضاع الأمنية والسياسية والصناعية في المنطقة [22] .

ويدعو أحد الباحثين الكويتيين إلى صياغة منظور أمن إقليمي - عربي - دولي يعبر عن الهم الخليجي المشترك ويقود لبناء نظام أمني سياسي عسكري خليجي يضمن للمنطقة الأمن والاستقرار ، فتقوم الترتيبات العربية بتوطيد البعد الخليجي وتعميقه . ويقترح الباحث اعتماد ثلاثة محاور لتحقيق التوازن الإقليمي ، وهذه المحاور هي محور اتفاق دمشق وإيران وهو توازن ينطلق من علاقة تحالفية قوية رغم أنها لم تصل إلى التحالف العسكري الوثيق بعد ، ومحور التوازن في علاقات دول الخليج مع إيران قائم على نبذ العداء ، وأخيراً محور التعامل مع العراق على اعتبار أنه بلد لا يمكن تجاهله في المعادلة الإقليمية [23] .

رابعاً : عقبات التكامل الدفاعي

على الرغم من عظم التحديات الأمنية التي تحيق بدول الخليج داخلياً وخارجياً ، وتوفر الرغبة في الاندماج والتكامل ووجود الخطط النظرية لذلك ، فإن عقبات التكامل في المجال الأمني كبيرة وقد فشلت دول الخليج في إبرام اتفاقية أمنية توافق عليها الدول الست ولجأت إلى اتفاقات أمنية ثنائية مع السعودية ، كما فشلت عمليات التنسيق العسكري بين الدول الأعضاء ونتيجة لخشية الدول الصغيرة من أن يؤدي التكامل الدفاعي والاندماج إلى النيل من سيادة هذه الدول واستقلالها .

وبعد غزو العراق للكويت وفي البيان الختامي لمؤتمر قمة مجلس التعاون الذي عقد في الدوحة في الخامس والعشرين من ديسمبر عام 1990 ، نجد الدعوة إلى « وضع ترتيبات أمنية ودفاعية تكفل حماية الأمن القومي لكل دولة من دول المجلس والأمن الإقليمي لدول المجلس الست » . وقد درست دول المجلس المشروع العماني الذي يقضي بتشكيل قوات خليجية قوامها مائة ألف جندي بيد أن المشروع سرعان ما طوي وتبنى وزراء دفاع دول المجلس مشروعاً تعاونياً بديلاً ينسق بين جيوش الدول مع تعزيز قوات درع الجزيرة ليصبح قوامها 25 ألف جندي [24] .

ورغم هذه المحاولات ووجود إجماع على رفع درجة الاكتفاء الدفاعي الذاتي بقيت عقبات كبيرة تعيق مسألة التنسيق والتكامل الدفاعي بين دول الخليج نلخصها بالتالي :

١ - نقص الكوادر البشرية والفنية ، وعدم تطبيق نظام التجنيد الإجباري في كل دول مجلس التعاون باستثناء الكويت .

٢ - نقص كفاءة الكوادر المواطنة ونقص المشاركة الوطنية في كل مستويات القوات المسلحة .

٣ - الاعتماد على القوات الأجنبية : يوجد في العربية السعودية وحدها عشرة آلاف مستشار عسكري (1500 بريطاني ومثلهم من الأمريكيين وأعداد كبيرة من الفرنسيين والباكستانيين والأردنيين والمصريين) ، كما يوجد 3700 عسكري في عمان .

٤ - اختلاف أنظمة التسليح ومناهج التدريب .

٥ - التمسك بالسيادات القطرية مما يعرقل توحيد السياسة الدفاعية ووجود خلافات حول تنظيم القوات المشتركة وأسلوب نشرها وقيادتها .

٦ - تدهور العائدات النفطية وبالتالي نقص الإنفاق على الدفاع .

٧ - الاختلافات في تحديد الأخطار الخارجية وهذا ما حدث مثلاً بين الكويت والإمارات المتحدة في مسألة الموقف من الحرب العراقية الإيرانية وهو ما عرقل التكامل العسكري لدول المجلس .

٨ - الضعف النسبي لهذه القوات بالمقارنة مع القدرات العسكرية لإيران والعراق على الصعيد الإقليمي [25] .

وفضلاً عن ذلك فقد فشلت قمة المنامة التي انعقدت في ديسمبر 1994م ، في إنجاز مشروع الاتفاقية الأمنية والتوصل إلى تفاهم حول تطوير قوات درع الجزيرة التي من المفترض زيادة عدد أفرادها إلى 25 ألف جندي . ويذكر التقرير الاستراتيجي المصري في هذا الصدد أنه حتى لو تحقق هدف المجلس وتأسس جيش من 100 ألف جندي فلن يكف للدفاع عن دول الخليج في حالة تعرضها لتهديد من إيران أو العراق أو إسرائيل أو أي قوة

أخرى ، ويضيف غير أنه وعلى الرغم من الخلافات الحدودية وحساسيات الهيمنة بين أطراف المجلس فإن المجلس استطاع أن يظل متعايشاً مع خلافاته [26] .

خامساً : ثغرات الأمن المعتمد على الخارج

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من محدودية إمكاناتها البشرية لسد الثغرة الأمنية . وقد نص مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل في باب «التحديات» ، على حقيقة الأوضاع الأمنية الخليجية المعتمدة على الخارج وأشار إلى عملية «الانكشاف على الخارج واعتماد دول المجلس شبه المطلق على الغير . ويؤثر هذا الانكشاف على جميع أوجه الأمن الإقليمي من الأمن الغذائي والثقافي والاجتماعي إلى الأمن العسكري في ظل مطامع دولية واستراتيجية صهيونية تستهدف أمن الدول الخليجية وهويتها وتهدد متطلبات الوجود الحيوي لإنسانها » [27] .

ويلاحظ باحث أمريكي أنه طالما ظلت دول الخليج تقصر أفقها على الأمن الخليجي ولا تتحدث إلا عن الإنسان الخليجي والمستقبل الخليجي وتقبل بربط هذا الأمر صراحة بالتحالف الغربي فإنها تجعل من هذا الأمن نظاماً مناقضاً للأمن العربي [28] .

ومن نافلة القول أن وجود القوات الأجنبية في الخليج ينتقص من السيادات الوطنية للدول الخليجية ، وعلى الرغم من أن وجودها ارتبط بحماية الأمن في المنطقة ، فهي قوات مهددة بذاتها لأمن المنطقة ، وما زال الرأي العام الخليجي يرفض وجودها على أراضيه لانتقاصها من سيادته أولاً ولأنه يشعر بثقل تكاليفها على دخله الخاص ثانياً ولأنها حماية أمنية مبالغ فيها ترتبط بتحقيق مصالحها وليس مصالح المنطقة ثالثاً .

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن القوات الأمريكية تتأثر كثيراً في حالة اضطراب الأمن في المنطقة واحتمال تعرض هذه القوات لبعض المخاطر ، الأمر الذي سيجعلها تترك الخليج بسبب ذلك ، تماماً كما حدث في لبنان والصومال ، ولذلك فإنها على الرغم من قوتها ، لا تمثل الضمانة الأمنية الحقيقية لدول المنطقة .

إن الأمر الذي يترك الانطباع إلى أن الوجود العسكري الأمريكي لا يشكل في حقيقة الأمر ضمانة دائمة للمنطقة هو أن نظرية التدخل العسكري الأمريكي في الخارج ذاتها تتعرض للمراجعة فيعاد النظر فيها ويجري التشكيك بفعاليتها وجدارتها بعد انتفاء نظام القطبية ، ويتسع تأثير الاتجاهات الانعزالية الجديدة التي تطالب بعدم التدخل في الخارج . وأصبح حتى أنصار نظام الأولويات في السياسة الأمنية الأمريكية واعتبار الخليج إحدى هذه الأولويات يعلمون أنه لم تعد هناك حاجة أساسية لتدخل أمريكي في الخليج لضمان إمدادات النفط على أساس أن التعامل في أمور النفط لم تعد تقرره عوامل سياسية بل عوامل العرض والطلب . وبالتالي فإن النفط سيظل يضخ إلى شرايين العالم الصناعي بغض النظر عن اليد المتحكمة به . ومن ناحية أخرى ، فإن أهمية النفط الخليجي بدأت تتناقص مع توالي الاكتشافات النفطية في أماكن عديدة من العالم .

رؤية مستقبلية لأمن الخليج في ظل التحديات الراهنة

يتضح لنا مما سبق أن المنطقة العربية تعاني من انحسار في قدراتها التضامنية ومن تناقض بين مصالحها القطرية والقومية وتنافر في نظام الأولويات والتحديات فيها . وتحمل دول مجلس التعاون الخليجي التي هي جزء حيوي من المنطقة العربية هذه الإشكاليات في سياساتها العامة بالإضافة إلى أن قدراتها البشرية عاجزة عن ضمان أمنها دون اللجوء إلى قوة إقليمية أو دولية وبالتالي فإن قضية وجود حد أدنى لا غنى عنه من التعاون العسكري بين الدول العربية يمثل إحدى القضايا الملحة في الوقت الحالي ، لا سيما في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي . فالمنطقة العربية قد تتعرض لمخاطر كبيرة من جراء تصاعد حدة التسلح لدى الجوار الجغرافي أو طموحات الأطراف الإقليمية واحتمالات إدماج إسرائيل في المنطقة . وقد أتاحت التغيرات في النظام الدولي والنظام العربي فرصة كبرى لقوى إقليمية غير عربية مثل إيران وتركيا وإسرائيل للقيام بأدوار إقليمية بارزة بقصد التحكم في مسارات التطور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي للمنطقة العربية .

إن أوضاع المنطقة العربية بشكل عام لا تسمح بالحديث عن نظام إقليمي عربي ، فهذا النظام قد لفظ أنفاسه الأخيرة بعد اندلاع حرب الخليج الثانية ، وشلت القدرات العربية وفرض حصار على العراق وليبيا ولا يزال السودان ينتظر دوره ، وبات الخليج تحت الرعاية

العسكرية الغربية - الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص - مباشرة ، وتتجه دول عربية عديدة للتطبيع مع إسرائيل . فإذا اتجهت الأنظمة العربية ، في ظل الظروف الاستثنائية إلى إقامة نظام إقليمي عربي ، فإن هذا النظام يكون بمنأى عن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة وسوف يصبح بالتالي أحد أدواتها [29] .

لقد تبين للمهتمين بقضايا الأمن والاستراتيجية أن النظام الإقليمي العربي لم يعد يتماشى مع التغيرات الدولية الجديدة ، وتتجه القوى الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيكلة شبه كاملة للنظام العربي لصالح المشروع الشرق أوسطي [30] في محاولة لتوليد جغرافية مصالح اقتصادية بدلاً عن الجغرافيا السياسية تستبعد الانتماء القومي والمصلحة القومية وتوازن القوى العربية الإسرائيلية .

ولكن كيف يمكن تصور أوضاع المنطقة في ظل انهيار النظام العربي وعجز دول مجلس التعاون الخليجي عن توفير الأمن القومي لها ؟ فعلى الرغم من المحاولات العديدة لهذه الدول لتطوير قدراتها العسكرية منذ منتصف الثمانينات - حيث كانت ميزانية الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي عام 1985م ، ما يقرب من 32.262 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل ميزانيتي الدفاع لإيران والعراق مجتمعتين في السنة نفسها - [31] . إلا أن دول المجلس لم تتواصل مع ذلك إلى احتلال القدرة العسكرية لممارسة الاعتماد الذاتي وهو هدف المجلس .

وفضلاً عن ذلك يوجد في المنطقة عدد مهم من المعطيات الجديدة : هناك حالة التوتر الناشئة عن توقف عملية السلام في المنطقة واحتمالات العودة للصراع المسلح بين العرب وإسرائيل . وهناك أمل في إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط من جديد وفي هذه الحالة كيف سيتعامل السيناريو المستقبلي العربي مع النفط شراكة أم صراعاً ، وتأثير ذلك على السوق الشرق أوسطية المحتملة التي تفترض ترتيبات أمنية واقتصادية تربط المنطقة بقوى خارجية هي الولايات المتحدة الأمريكية وشرق أوسطية هي إسرائيل وتركيا ، وهناك أيضاً المشروع الأوروبي المتوسطي القائم على مبدأ الشراكة ولكنه هو الآخر له مقتضياته الأمنية والاقتصادية ، وهناك تضارب فيما بين المصالح القطرية والمصالح القومية العربية ، وهناك

خشية الدول الضعيفة من الجيران الأقوى . في ظل هذه المعطيات الجديدة تبرز ضرورات إيجاد مخارج من هذه المآزق .

إن هذه الأحداث التي عصفت بأمن العرب عامة والخليج خاصة ، أثبتت أن أمن واستقرار منطقة الخليج ليس مجرد عملية عسكرية فحسب وإنما هو عملية اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وقد تبين أن التوازنات الدولية لن تسمح للتهديدات التي تحيق بدولة أن تأخذ شكلاً جدياً ، ولكن الاستعانة المتزايدة بالحلفاء الدوليين تنتقص من السيادات الوطنية وترهن البلاد لمصالح غير مصالحها الوطنية والقومية .

يجمع المراقبون لأوضاع الخليج على أن القضية الأساسية في إشكالية أمن الخليج تكمن في عدم اتفاق أطراف ما يسميه الاستراتيجيون بمثلث علاقات السيطرة الذي يضم كل من العراق والسعودية وإيران على توزيع الأدوار فيما بينهم بشكل يحفظ التوازن . إن اختلال التوازن لصالح العراق وإيران كان سبباً في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي ليكون طرفاً معادلاً في مثلث هذا التوازن . فهل نجح المجلس في دوره هذا ؟

إن الأحداث التي مرت وتمر في المنطقة أثبتت أن المجلس عجز عن تحقيق تكامل الدول التي تشكله والوقوف كقوة معادلة ثالثة وذلك لسببين خارجي وداخلي : الخارجي هو أن القوة الحامية لدول الخليج حالت وتحول باستمرار دون اندماج ووحدة دول الخليج . وما أشبه اليوم بالبارحة فقد منعت بريطانيا بالأمس قيام تفاعل بين دول الخليج وتقوم الولايات المتحدة اليوم بعرقلة التعاون والتكامل ، لإيمانها بأن اندماج ووحدة هذه الدول يجعل الوجود العسكري الأمريكي غير ضرورياً . أما السبب الداخلي فهو في رأي شهرام التنافس القائم بين الدول الأساسية الثلاث (العراق والسعودية وإيران) هذا التنافس الذي يمنع توزيع الأدوار والتعاون الإقليمي . ويرى أن سبب ذلك يعود إلى ثلاث أنواع من الخلافات :

- خلافات جغرافية سياسية تتعلق بحصيلة امتلاك موارد وسكان وحجوم وأماكن مختلفة .
- خلافات تاريخية تشمل النزاعات السلالية والإقليمية والضغائن التاريخية .

- خلافات أيدولوجية وهي عنصر يساهم في التأزيم وليس سبباً رئيسياً يتعلق بمصادر الشرعية والعداوة بين الملكيات والجمهوريات ، والدولة العلمانية والدينية وتفاسير متضاربة للإسلام .

ولكن على الرغم من أن النزاعات تتجسد بلغة الخلاف على الأرض (شط العرب مثلاً) أو بلغة الأيدولوجيا ولكنها تتمحور في الجوهر حول القوة والهيمنة الإقليمية [32] .

وخلاصة القول فإن صيغة مجلس التعاون الخليجي التي ظهرت بعد حرب الخليج الأولى قد فشلت في تحقيق ضمان أمن الخليج لوحدها وجاءت حرب الخليج الثانية لكي تنسف النظام الإقليمي العربي من جهة وتؤكد عجز دول مجلس التعاون من جهة أخرى .

واليوم وبعد أن تركز الوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج وتعرضت القوتين الأساسيتين - العراق وإيران - فيه للاحتواء الأمريكي المزدوج ، فإن أمن الخليج ، على الرغم من هذا الاحتواء ، مهدد أكثر من أي وقت مضى ، وذلك لأن إيران والعراق متفقان على مناهضة الترتيبات الأمنية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، وهما يعتبران أن الوجود العسكري الأمريكي يهدد أمنها القومي . إن المعضلة الحقيقية هي أن استمرار سياسة احتواء العراق وإيران يهدد أمن الخليج ، ووقوع حرب جديدة بينهما - العراق ، إيران - يهدد بدوره أمن الخليج ، واتفاقهما معا يهدد الوجود العسكري الغربي في الخليج . وبالتالي فلا مجال للخروج من هذه الورطة بدون اللجوء إلى استيعابهما في صيغة أمن خليجي شامل يتمتع بدعم وضمانات عربية وإقليمية .

وفي نهاية المطاف فنحن نعتقد بأنه لا مفر من تطوير القدرات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي والاستعانة بالعمق الاستراتيجي العربي والاستفادة من دول الجوار الإسلامية .

إن هذه الآفاق تبدو مستوعبة لحقائق العصر القائمة على مبدئين :

★ التعامل الواقعي مع القوى السياسية الإقليمية العربية الإسلامية المنتمية إلى الدائرة الحضارية نفسها واستيعابها في شبكة مصالح عامة ، كما فعل المشروع الأوروبي (الذي يضم العديد من الأجناس واللغات) بقيادته الفرنسية الحكيمة عندما أصر على إدماج الأقوياء مثل ألمانيا رغم أن ألمانيا خاضت حربين عالميتين واحتلت فرنسا ،

والفقراء مثل أسبانيا والبرتغال في المشروع الوحدوي . فقد اعترف الأوروبيون بالقوة الألمانية وإمكاناتها الاقتصادية المتجددة وجعلوا لها الموقع الرائد في المشروع الوحدوي، وقاموا بانتشال الأسبان والبرتغال من الفقر والتخلف واستثمروا ووظفوا المليارات لتنميتهم وتطوير أنظمتهم الاقتصادية والسياسية وتسديد ديونهم وتأكيد موقعهم على الساحة الدولية . لقد عززوا بذلك الأمن الأوروبي اقتصادياً بالسوق الأوروبية المشتركة وعسكرياً بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ودولياً بالتكافل والتضامن للانطلاق كقطب من أقوى أقطاب القرن الحادي والعشرين .

★ اللجوء إلى التجمع بدلاً عن التشتت والعمل على قيام الكتل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الكبرى . لأن عالم اليوم هو عالم الكتل الكبرى ولا مكان للصغار والضعفاء فيه ، إنه عالم يتجه إلى توسيع هذه الكتل إقليمياً كما فعلت الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك واليابان مع النمور الآسيوية والصين وتفعل أوروبا الغربية مع أوروبا الشرقية والوسطى . بل أن الاتجاه اليوم يميل إلى التوسع خارج الجغرافيا السياسية من أجل جغرافية اقتصادية أوسع وأشمل ، وهو ما خطط له الاتحاد الأوروبي من أجل قيام مناطق التبادل التجاري الحر وما طرحه المشروع المتوسطي الأوروبي على سكان الضفة الجنوبية للمتوسط بقيام الشراكة الأوروبية المتوسطية .

إن إدراك حقائق العصر هذه والعمل على استيعاب القوى الإقليمية لتعزيز الأمن والتوجه نحو التكتل ، ونسج شبكة المصالح بين دول الإقليم وبخاصة عندما تكون دولة تنتمي إلى الدائرة الحضارية نفسها ، إن ذلك سيكون بمثابة الرد الحاسم على كل التهديدات، وفي هذا المجال يمكن تصور سيناريو تحالفي قائم على إدراك طبيعة المنطقة وأبعادها الحضارية والتاريخية ، إذ يمكن بهذا الصدد توفير صيغ أمنية توفر ضمانات للمنطقة تتألف من دوائر ثلاث هي :

● الدائرة الأولى وتضم دول مجلس التعاون الخليجي الست مضافاً إليها العراق واليمن وهي الدول العربية الخليجية التي سنسميها صيغة [6+2] . (جدول رقم 3)

ومما توفره هذه الصيغة أنها تضاعف عدد السكان ، فمن 25 مليون نسمة - عدد نفوس دول مجلس التعاون - إلى أكثر من 60 مليون نسمة بوجود العراق واليمن

الأمر الذي يؤدي إلى توازن سكاني مع الجار الإيراني المشاطيء لمياه الخليج شرقاً والذي يقدر سكانها بما يزيد عن 60 مليون نسمة ، والأمر ذاته فيما يتعلق بالقوات المسلحة فمن الممكن تشكيل قيادة عسكرية موحدة لجيوش صيغة [6+2] يقدر تعدادها 679400 جندي بدلاً من 257400 جندي ، ويُعين قائد عام لهذه القيادة من أي من الدول الأعضاء ، وأن تلتزم الدول المعنية بتشكيل هذه القوة ووضعها تحت إدارة مجلس الدفاع المشترك .

إن استيعاب قدرات العراق واليمن سيدخلهما في شبكة مصالح من العسير التفريط فيها وسيحولهما إلى قوى معززة للأمن الخليجي ومدافعة عنه بدلاً من بقائهما خارج المجلس وتحولهما إلى مصدر توتر قد يخل بأمن المنطقة[1] .

- والدائرة الثانية تضم الدول المشاطئة الثمان للخليج وهي دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران التي حاولت الاتفاق على ضمان أمن الخليج في مؤتمر مسقط عام 1976م ولم تفلح ، إضافة إلى اليمن وهي صيغة [9+1] (جدول رقم 4) . وهنا أيضاً لدينا حقيقة يقرها الجميع وهي أن أمن الخليج ينبغي أن يضمنه الخليجيون أنفسهم ، فعليهم أن يقيموا مجموعة من الضوابط الواقعية لضمان الأمن والاستقرار... لقد قلنا في بداية البحث أن الأمن يتحقق بتوازن الأسلحة أو الضوابط المعيارية والتحالفات والمواثيق ... وطالما سيبقى من العسير تحقيق توازن للأسلحة لأسباب عديدة فإن الضوابط والتحالفات فضلاً عن شبكة من المنافع والمصالح من شأنها أن تربط دول الخليج فتزيد في تماسكها القائم على وحدة الدين والتاريخ والحضارة والجغرافيا السياسية ، فلا بد من قيام جغرافيا اقتصادية تجعل من التجارة البينية بين دول المنطقة في أعلى مستوياتها . لقد علمتنا التجربة الأوروبية في هذا المجال أن تماسك الجغرافيا الاقتصادية وتعزيزها يشكل ضمانة لا غبار عليها للأمن . والدائرة الثالثة وتضم دول مجلس التعاون والعراق واليمن بالإضافة إلى قوتين عربيتين من خارج منطقة الخليج هما سوريا ومصر وقوتين إقليميتين هما إيران وتركيا هي صيغة [8+2+2] (جدول رقم ٥) . إن هذه الصيغة تمثل الرد الحاسم على بعض التخوفات من استفراد طرف

(١) الحديث هنا يتعلق بعلاقة تكاملية ذات مصالح اقتصادية واجتماعية وأمنية ، علاقة مستقبلية ترتبط بالإنسان والموارد والجوار الجغرافي .

إقليمي قوي بصنع القرار السياسي أو بالهيمنة ... إنها توفر ضمانات عربية وإقليمية ، فهي من جهة توسع من دائرة التحالف الأمني بضمها طرفين إقليميين هما تركيا وإيران يختلفان بالتوجهات ويتفقان طموحاتهما الإقليمية ، تضع من جهة ثانية طرفان عربيان هما مصر وسوريا من شأنهما أن يقيما التوازن المطلوب بين القوى المتحالفة . ناهيك عن أن تركيا بدلاً من بقائها خارج أنظمة التحالفات العربية الإسلامية وقريبة من الغرب وإسرائيل عموماً ستكون من خلال إطار هذه الدائرة في مكانتها الجديدة وقد استوعبت في مشروع سياسي أمني اقتصادي كبير يحقق طموحاتها ومصالحها الاقتصادية ويستجيب إلى آمال قطاعات شعبية واسعة تطالب بعودة تركيا إلى دائرتها الحضارية الإسلامية[١] .

إن هذه الكتلة العربية الإسلامية المستقلة إذا ما تحققت يوماً سيحقق لها حجم ديمغرافي مهم للغاية (أكثر من 258 مليون نسمة) وقوات مسلحة إسلامية (أكثر من مليونين ونصف جندي) ومستوى نمو اقتصادي إيجابي يتجاوز 2.5% وسوف تستفيد إلى أبعد حد من اتساق التحالفات الإقليمية والدولية التي توفرها الدول الأعضاء ، وبخاصة التأثيرات التركية في أوروبا وحلف شمال الأطلسي والبلقان وآسيا الوسطى ... لأن الهم الأساسي لهذه الكتلة الإسلامية سيكون منصباً على توفير الأمن الإقليمي ، ولا بأس من الاستعانة بعون دولي لا ينتقص من السيادات الوطنية والعربية والإسلامية . إنها كتلة مستقبلية ستفرض احترامها الدولي وستكون الكتلة القاعدة لجذب آمال أكثر من مليار مسلم في مشارق الأرض ومغاربها .

إن نظرة سريعة على الجداول المرفقة الثلاث ستوضح لنا القدرات الهائلة المتاحة للدوائر الثلاث . ونحن نعتقد أن أوضاع الخليج اليوم تتطلب أكثر من أي وقت مضى تنسيقاً محلياً وتضامناً عربياً إسلامياً واتفاقاً دولياً على ثوابت أمنية ضامنة تحقق مصالح جميع الأطراف دون أن تنتقص من السيادات المحلية وتنهك الميزانيات الخليجية بالنفقات التي تعيق التنمية وتبعث على عدم الاستقرار .

(١) أسقط الباحث ذكر إسرائيل من دوائره الأمنية الثلاث لقناعته بعدم انتمائها إلى الدائرة الحضارية العربية الإسلامية فلا يمكن دمج دولة تحت التكوين مع أمة مكتملة التكوني .

شكل (1)

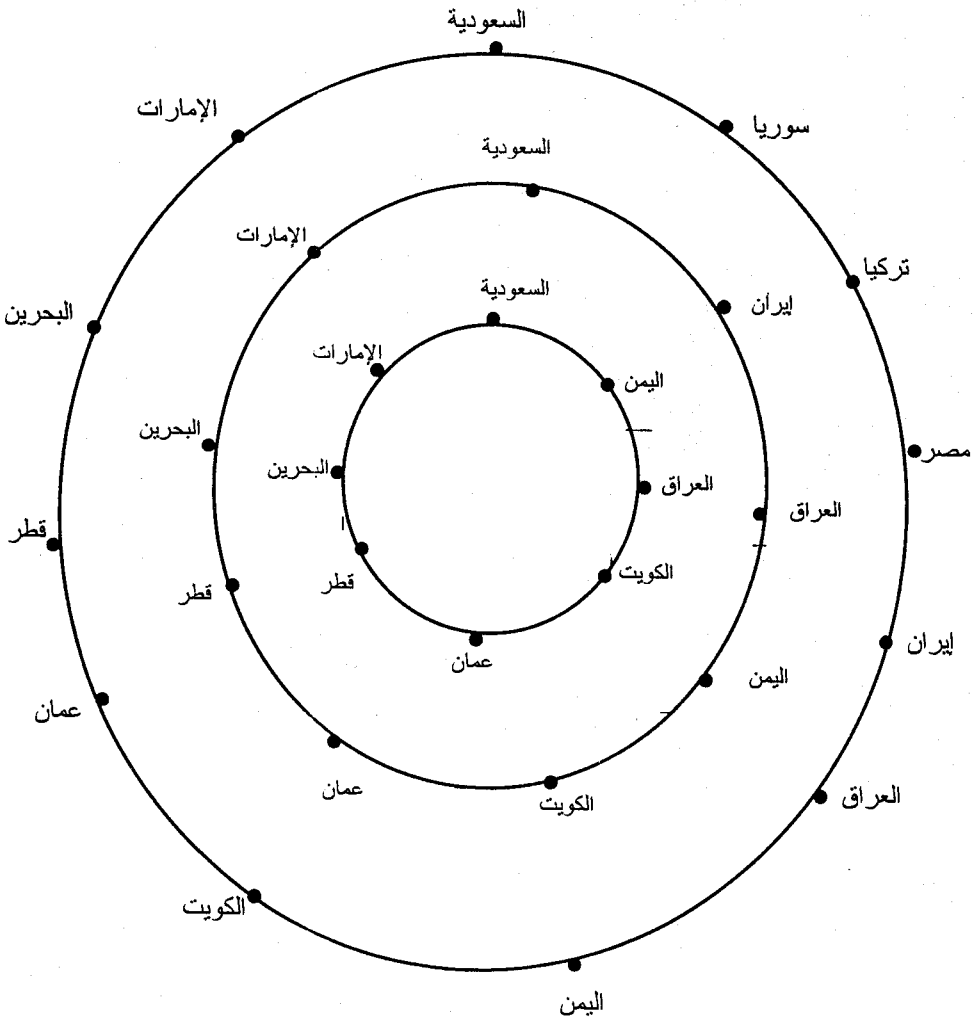

صيغة توفر ضمانات أمنية لمنطقة الخليج العربي

إذا أردنا أن تتحول المنطقة إلى منطقة رخاء واستقرار وسلام فلا سبيل بغير التعاون المتبادل . ولن توفر كل أنواع الاتفاقات العسكرية الدفاعية مع القوى الخارجية إلا قدراً من الاستقرار المؤقت في حين أن المطلوب هو توفير استقرار استراتيجي .

جدول رقم (١)
الموارد المالية المتاحة والمستعملة في دول مجلس التعاون

الـــــــدولة	الموارد المائية التقليدية المتاحة (مليون م3 سنويا)			الموارد المائية المستعملة (مليون م3 سنويا)				
	السطحية	الجوفية	المجموع	السطحية	الجوفية	تحلية مياه البحر	تنقية مياه الصرف الصحي	المجموع
الإمارات	130	120	250	–	900	332	70	1302
البحرين	–	90	90	–	153	16	31	200
السعودية	3210	2340	5550	450	3000	903	368	4721
عمان	1430	960	2390	–	400	15	13	428
قطر	–	60	60	–	112	90	20	222
الكويت	–	160	160	–	217	504	80	801
المجموع	4770	3730	8500	450	4782	1860	582	7674

المصدر :الجدول من احتساب الباحث ، وقد تم اعتماده على إحصائيات عدنان هزاع البياتي.بيروت: المستقبل العربي. أزمة المياه في الوطن العربي ، العدد204، فبراير، 1996م،ص 69

جدول رقم[2]

عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ونصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة .

الـــــدولة	عدد السكان عام 1993 (ألف نسمة)	معدل النمو السكاني 1993/1990	عدد السكان عام 2000 (ألف نسمة)	عدد السكان عام 2025 (ألف نسمة)	نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة م3		
					عام1993	عام2000	عام 2025
الإمارات	1710	2.4	1978	2800	146	126	89
البحرين	540	1.9	643	1000	167	140	90
السعودية	17505	3.4	16662	40400	317	333	137
عمان	1700	3.7	2257	4700	1406	1059	509
قطر	559	4.9	604	700	107	99	86
الكويت	1433	2.5	2728	2800	112	59	57
المجموع	23447	18.8	24872	52400	2255	1816	968

المصدر :الجدول من احتساب الباحث ، وقد تم اعتماده على إحصائيات عدنان هزاع البياتي.بيروت: المستقبل العربي أزمة المياه في الوطـــن العربي ،العدد204، فبراير، 1996م، ص 69

جدول رقم (٣)

معطيات عامة عن الدول العربية الخليجية الثمان : صيغة (6 + 2)

الدولة	السكان بالمليون	القوات المسلحة العدد الإجمالي	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار 1993	1994	النمو(نسبة مئوية) 1993	1994	الديون بالمليار دولار 1993	1994	النفقات الدفاعية بالمليار دولار 1993	1994	ميزانية الدفاع بالمليار دولار 1994	1995
السعودية	1.8613	105500	124.8	128.1	0.7	0.6	15	12	16.5	-	14.3	13.2
البحرين	0.572	10700	4.6	4.6	4	1-	206	207	0.251	-	0.248	0.253
الإمارات	1.830	70000	35.85	36.72	0.5	2.9	10.64	10.49	2.11	-	1.91	1.88
الكويت	1.505	16600	23.06	25.43	8	7.8	8.77	9.43	3.01	3.09	-	2.91
عمان	1.881	43500	11.69	11.96	1.7	0.3	2.66	2.41	1.92	1.90	-	1.59
قطر	0.544	11100	7.66	7.85	0.5	1	1.7	1.9	0.330	-	0.302	0.326
العراق	21.038	382500	18	18.50	0	1	86	90	2.6	2.7	-	-
اليمن	14.244	39500	7.7	7.9	2.5	1	5.9	7.1	0.355	-	0.318	0.345
المجموع	60.227	679400	233.36	241.06	2.237	1.62	133.27	136.03	27.076	-	17.078	20.504

المصدر : The Military Balance , London : International Institute For Strategic Studies,1996

جدول رقم (٤)
معطيات عامة عن الدول العربية الخليجية وإيران : صيغة (8 + 1)

الدولة	السكان بالمليون	القوات المسلحة العدد الإجمالي	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار 1993	1994	النمو(نسبة مئوية) 1993	1994	الديون بالمليار دولار 1993	1994	النفقات الدفاعية بالمليار دولار 1993	1994	ميزانية الدفاع بالمليار دولار 1994	1995
السعودية	1.8613	105500	124.8	128.1	0.7	0.6	15	12	16.5	-	14.3	13.2
البحرين	0.572	10700	4.6	4.6	4	1-	206	207	0.251	-	0.248	0.253
الإمارات	1.830	70000	35.85	36.72	0.5	2.9	10.64	10.49	2.11	-	1.91	1.88
الكويت	1.505	16600	23.06	25.43	8	7.8	8.77	9.43	3.01	3.09	-	2.91
عمان	1.881	43500	11.69	11.96	1.7	0.3	2.66	2.41	1.92	1.90	-	1.59
قطر	0.544	11100	7.66	7.85	0.5	1	1.7	1.9	0.330	-	0.302	0.326
العراق	21.038	382500	18	18.50	0	1	86	90	2.6	2.7	-	-
اليمن	14.244	39500	7.7	7.9	2.5	1	5.9	7.1	0.355	-	0.318	0.345
إيران	64.805	513000	57.8	59.8	1.8	1	20.6	20	4.86	-	2.30	2.46
المجموع	125.032	1.192400	291.16	300.86	2.188	1.62	153.87	156.03	31.93	-	19.378	28.964

المصدر : The Military Balance , London : International Institute For Strategic Studies,1996

جدول رقم (٥)

معطيات عامة عن الدول العربية الخليجية الثمان ودولتان عربيتان ودولتان إقليميتان : صيغة (8 + 2 + 2)

الدولة	السكان بالمليون	القوات المسلحة العدد الإجمالي	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار		النمو(نسبة مئوية)		الديون بالمليار دولار		النفقات الدفاعية بالمليار دولار		ميزانية الدفاع بالمليار دولار	
			1993	1994	1993	1994	1993	1994	1993	1994	1994	1995
السعودية	1.8613	105500	124.8	128.1	0.7	0.6	15	12	16.5	-	14.3	13.2
البحرين	0.572	10700	4.6	4.6	4	1-	206	207	0.251	-	0.248	0.253
الإمارات	1.830	70000	35.85	36.72	0.5	2.9	10.64	10.49	2.11	-	1.91	1.88
الكويت	1.505	16600	23.06	25.43	8	7.8	8.77	9.43	3.01	3.09	-	2.91
عمان	1.881	43500	11.69	11.96	1.7	0.3	2.66	2.41	1.92	1.90	-	1.59
قطر	0.544	11100	7.66	7.85	0.5	1	1.7	1.9	0.330	-	0.302	0.326
العراق	21.038	382500	18	18.50	0	1	86	90	2.6	2.7	-	-
اليمن	14.244	39500	7.7	7.9	2.5	1	5.9	7.1	0.355	-	0.318	0.345
مصر	57.741	436000	43.29	46.15	3	3.8	40.6	40	2.48	-	2.71	2.96
سورية	14.284	423000	26.75	28.09	3.9	3	19.8	20	2.38	-	2.46	2.62
ايران	64.805	513000	57.8	59.8	1.8	1	20.6	20	4.86	-	2.30	2.46
تركيا	61.284	507800	176.4	170.2	7.5	5.4	67.4	64.8	7.09	5.39	6.24	7.50
المجموع	258.341	2.559200	537.6	345.3	2.84	1.33	281.67	280.83	43.886	-	24.548	34.784

المصدر : The Military Balance , London : International Institute For Strategic Studies,1996

الهوامش

1 - الكيلاني ، هيثم . مفهوم الأمن القومي العربي . ورقة قدمت إلى مؤتمر الأمن العربي؛ : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي في الدار البيضاء ، يناير 1996م ؛ ص71 .

2 - [1 . ص 71] .

3 - هويدي ، أمين . في السياسة والأمن . بيروت : معهد الإنماء العربي ؛ 1982 ، ص47 .

4 - القاسمي ، فاهم سلطان . الأمين العام السابق لمجلس التعاون . دور مجلس التعاون الخليجي في التنمية الاقتصادية الخليجية . منشور في كتاب : تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية . باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي 1994 ، ص43 .

5 - سركيس ، نيقولا . البترول والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية ، تجربة الماضي وآفاق المستقبل . منشور في كتاب التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات دولية ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1995 ، ص233 .

6 - البياتي ، عدنان هزاع . أزمة المياه في الوطن العربي . بيروت : المستقبل العربي ، م204 ، ع2 ، 1996، ص69 .

7 - BONIFACE, Pascal. L'annee strategique, Paris 1996, (IRIS), p. 117 .

8 - DU MONDE, BILAN. Edition 1997, L'annee economique et sociale, p. 112 .

9 - عزام ، هنري توفيق . الآفاق الاقتصادية للدول العربية . جريدة الحياة في 1997/5/8 .

10 - Ramses, (IFRI) . 96, Synthese annuelle de L'actualite mondiale, Paris, Dunod, 1995, p. 113 .

- انظر بهجت ، جودة . وجوهر ، حسن . عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : إرهاصات الداخل وضغوط الخارج . المستقبل العربي ، م211 ، ع9 ، 1996 ، ص ص 35-49 .

11- إدريس ، محمد السعيد . دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي . بيروت : المستقبل العربي . م215 ، ع1 ، 1997 ؛ ص ص39-57 .

12- شوبين ، شهرام . الأمن في الخليج : التكامل أم التنافس ؟ مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 27 صيف 1996 ؛ ص ص45-49 .

- انظر أدريس ، محمد السعيد . دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي . المستقبل العربي ، م215 ، ع1 ، 1997 ؛ ص ص39-57 .

13- عبيد ، نايف علي . مجلس التعاون لدول الخليج العربية : من التعاون إلى التكامل. بيروت : مركز دراسات الوحدة ، 1996 ؛ ص 305-306 .

14- هيكل ، محمد حسنين . حرب الخليج : أوهام القوة والنصر . القاهرة : مركز الأهرام، 1992 ؛ ص587 .

15 - ANTHONY, JOHN DUKE . After the Gulf War. The G.C.C and the World . Washington DC : Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University , 1992, p. 28 .

16- التقرير الاستراتيجي العربي 1994 . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1995 ؛ ص 204 .

17 - AMIRSADEGHI, Hossein. ed. The Security of the Persian Gulf, London, Croom Helm, 1981.

18- [13 . ص 56] .

19- [7 . ص ص 81-86] .

20- [16 . ص ص 206-208] .

21- [3 . ص ص 43-47] .

22- الكواري ، حمد عبد العزيز . الأمن الثقافي . الدوحة ، الراية في 1997/3/15 ، ص9 .

23- الطراح، علي . تساؤلات حول مفهوم الأمن القومي الكويتي . الحياة 1996/2/29.

24- وثائق مجلس التعاون الخليجي ، مجلة التعاون السنة 6 العدد 21 مارس 1991 ، ص50 .

25- [13 . ص 204-312] .

26- [16 . ص 204] .

27- الكواري ، علي خليفة . مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل العربي 1984 . نحو استراتيجية بديلة للتنمية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 ؛ ص159.

28 - WOLFWRITZ Under Secretary of Defence, in : Jane's Defence Weekly, vol. 15, no.22 (June 1991), p.936.

29- [16 . ص 85] .

30- [16 . ص 85] .

31- [13 . ص 295] .

32- [12 . ص 28] .